تَقْـــدِيْم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فانطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية على الحفاظ على ثرواتها الطبيعية وتمشياً مع أهداف خطط التنمية في المحافظة على الحياة الفطرية وإنمائها، فقد أصدر خادم الحرمين الشريفين تعليماته بإنشاء المدينة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها في المملكة حيث صدر الأمر السامي الكريم رقم م/٢٢ وتاريخ ١٤٠٦/٩/١٢هـ القاضي بإنشائها والأوامر السامية اللاحقة المشكلة لمجلس إدارتها تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام وعضوية أصحاب السمو والمعالي والسعادة:

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض.

صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة عسير.

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والعضو المنتدب.

معالي وزير الزراعة والمياه.

معالي وزير البترول والثروة المعدنية.

معالي رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

سعادة رئيس مصلحة الأرصاد وحماية البيئة.

سعادة أمين عام الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها.

استراتيجية عمل الهيئة:

تهدف الهيئة إلى المحافظة على الأنواع المختلفة من الحيوانات والنباتات لا سيما النادرة منها المهددة بالانقراض بسبب الصيد والرعي الجائرين وتدمير المواطن الطبيعية لهذه الأنواع وذلك لضمان استمرار وجود هذه الأنواع من الحيوانات والنباتات لنا وللأجيال القادمة.

وتدور استراتيجية عمل الهيئة على أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: حماية المواطن الطبيعية للحياة الفطرية.

المحور الثاني: إنماء الحياة الفطرية لا سيما النادرة منها والمهددة بالانقراض.

المحور الثالث: إستصدار الأنظمة والقوانين الداعمة لجهود الحماية والإنماء.

المحور الرابع: التوعية والإرشاد في مجال المحافظة على الحياة الفطرية.

أولاً: حماية المواطن الطبيعية للحياة الفطرية:

تقوم الهيئة بسلسلة من الدراسات المكثفة لتحديد أسباب تدهور البيئة البرية بصفة عامة والحياة الفطرية بشكل خاص، ووضع خطط متطورة لتلافي هذه الآثار التي يؤمل من خلال تعاون ودعم كل المهتمين بالبيئة والحياة الفطرية أن تؤدي إلى نتائج ايجابية. وتمشياً مع هذه الخطط تم اختيار مناطق حَرَّة الحَرَّة والحُنْفَة وجبال الطُّبَيْق في الشمال، ومنطقة محمية الوعول بحَوْطَة بَنِي تَمِيْم ومنطقة مَحَازَة الصَّيْد ومَجَامِع الهَضْب في الوسط، ومحمية عُرُوْق بَنِي مُعَارِض في الجنوب، ومحمية جرف

رَيْدَة في أعالي جبال السَّرَوَات، وجزائر فَرَسَان وأمّ القَمَارِي في البحر الأحمر وإعلانها مناطق محمية في خطوة أولية هامة لحماية المناطق ذات الأهمية الأحيائية والبيوجغرافية للمواطن البيئية الطبيعية والحياة الفطرية. إضافة إلى تأسيس ملاذات آمنة لإعادة توطين طائر الحباري في مناطق التُّبَيِّة والجَنْدَلِيَّة ونفود العُرَيْق ومَحَجا وأمّ رِمْث.

وتتوخى الهيئة من خلال اختيارها لهذه المناطق تحقيق الأهداف التالية:

١ – حماية ما تبقى فيها من حياة فطرية.

٢ – إعادة توطين بعض أنواع الحياة الفطرية النادرة والمهددة بالانقراض التي يجري إنماؤها في مراكز الإكثار بكل من الطَّائِف والثُّمَامَة والقَصِيْم.

٣ – إنماء الغطاء النباتي وترشيد استغلاله بغية المحافظة عليه.

ثانياً: إنماء الحياة الفطرية المهدَّدة بالانقراض:

تعمل الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها منذ إنشائها على إنماء وإكثار أنواع الحيوانات الفطرية التي كانت تعمر صحاري المملكة ثم قلت أعدادها حتى غدت في سبيلها إلى الانقراض مثل طيور الحباري والغزلان كالغزال السعودي (العفري) وغزال الجبال (الإدمي) وغزال الرمال (الريم) وكذلك المها العربي (الوضيحي)، إضافة إلى بعض أنواع الحيوانات والنباتات النادرة والمهددة بالانقراض في المملكة العربية السعودية، وأقيم من أجل ذلك مركزان للإكثار والإنماء وإجراء البحوث في كل من الطَّائِف والثُّمَامَة، وآخر في منطقة القَصِيْم.

وتقوم الهيئة أيضاً بمهام حماية الأنواع الفطرية البحرية النادرة والمهدَّدة

بالانقراض مثل عرائس البحر والسلاحف البحرية التي كانت تتولاها مصلحة الأرصاد وحماية البيئة قبل إنشاء الهيئة وقامت فيها بكثير من الجهود الناجحة التي أثمرت سلسلة من الدراسات والبحوث التي تواصل الهيئة استكمالها من أجل إنشاء منظومة متكاملة لحماية الكائنات البحرية النادرة والمهددة بالانقراض في المياه الإقليمية للمملكة في البحر الأحمر والخليج العربي.

ثالثاً: الوعي في مساندة تطبيق الأنظمة:

تتطلع الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها بكل ثقة إلى دعم جهودها بواسطة كل مواطن غيور على بيئة وطنه وموارده الفطرية من نباتية وحيوانية. وتعمل في نفس الوقت على استصدار الأنظمة اللازمة لدعم هذه الجهود حتى تؤتي أكلها لصالح الوطن والمواطنين. والهيئة وإن كانت هذه الأنظمة سوف تتيح لها تطبيق الجزاءات المنصوص عليها على من يخالف هذه الأنظمة إلا أنها تثق في تفهم المواطنين لأهداف الحماية وتعاونهم معها مما لن تضطر معه إن شاء الله إلى اللجوء إلى هذه الأنظمة.

رابعاً: التوعية والإرشاد في مجال المحافظة على الحياة الفطرية:

تقوم الهيئة الوطنية بتنفيذ خطة طموحة لتوعية المواطنين والمقيمين بأهمية الحياة الفطرية وإرشادهم لكيفية التعامل معها في كافة أنحاء المملكة العربية السعودية؛ باعتبارها أهم الموارد الطبيعية المتجددة التي وهبنا إياها الباري سبحانه وتعالى. وتركز الهيئة على رفع مستوى الوعي بأهمية البيئة والحياة الفطرية لدى المواطنين والمقيمين فأيّة جهود تبذل في حقول الحماية والإكثار تظل قاصرة عن تحقيق أهدافها في غياب وعي المواطن بأهميّة الحفاظ على هذه الثروات الطبيعية

الوطنية وتعاونه مع الهيئة في تنفيذ خططها ودعم جهودها. وتجرد الهيئة حملات مكثفة ناجحة عبر جميع وسائل الإعلام المحليّة من صحافة وإذاعة وتلفزيون، كما تقوم بإعداد وتنفيذ برامج توعية مكثفة خلال المناسبات الدولية والإقليمية والمحليّة مثل يوم البيئة العالمي والعربي وموسم الصيد والمهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية. وتشمل أنشطة الهيئة في التوعية والإرشاد إنتاج مطبوعات وملصقات ومطويات توزّع في المناسبات العامة، وتهدى للمكتبات العامة والنوادي ومراكز الإمارات. كما تقوم بإنتاج سلسلة من أفلام الفيديو عن المواطن الطبيعية للمملكة، وعن الأنواع الفطرية المختلفة من حيوانية ونباتية وإذاعتها تليفزيونياً تحت عنوان "قافلة الحياة الفطرية" و "الإنسان والطبيعة" وهي بسبيلها إلى استمرار إنتاج حلقات إضافية منها وتوزيعها. وكذلك تنظيم رحلات ميدانية للالتقاء بالمواطنين في أماكنهم والتحدث معهم وعرض بعض نشاطات الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها عليهم وتعريفهم بجهودها في تحقيق أهداف الحماية التي هي لصالحهم أولاً وأخيراً. وفي الرياض أنشأت الهيئة مركزاً للزوار للتوعية البيئية يقصده الزائرون وطلاب المدارس للإستفادة مما فيه من معلومات مجسمة وتصويرية، ويصاحب الزيارة شرح من العاملين فيه وإجابة لكافة إستفسارات الطلاب والطالبات والزوار.

وفي كل هذا تسعى الهيئة جاهدة لمتابعة الطريق من أجل تحقيق الأماني الوطنيّة في الحفاظ على الحياة الفطرية في المملكة العربية السعودية، وفي إعادة النماء للبيئة الطبيعية في هذه البلاد الغالية. والكتاب الذي بين يديك -عزيزي القارئ- يوضح في جلاء مدى تميز بيئة المملكة وتنوع الحياة الفطرية فيها من خلال سرد

مـــا هـــو موجـــود في المحميـــات الوطنيـــة، وثقـــتي كبـــيرة في أنـــك متـــتمتع بقراءتـــه وأنـــك لـــن تبخـــل علينـــا بمـــا قـــد يكـــون لك من ملحوظات فهي ستجد منا كل اهتمام.

وفق الله الجميع وسدّد خطاهـم لما فيه خير هذا البلد ورخائه.

العضو المنتدب للهيئة الوطنية

سعود الفيصل

obeikan.com

مقـــدمة

تشكل النظم البيئية الأرضية والبحرية بما تحويه من نباتات وحيوانات فطرية الثروة الطبيعية المتوارثة للمملكة العربية السعودية التي يلتزم المواطنون التزاماً دينياً وأخلاقياً بالمحافظة عليها وذلك إبقاء وصوناً لموارد العيش التي يعتمدون عليها لاستمرار حياتهم وحياة الأجيال القادمة من بعدهم.

ويؤدي الاستخدام الاستنزافي الحالي للنظم البيئية الطبيعية في المملكة العربية السعودية إلى تدهور أراضي المراعي وما عليها من غطاء عشبي وشجري طبيعي كما يشكل في الوقت ذاته تهديداً كبيراً لموارد البلاد البحرية الرائعة التي تعتبر من أفضل البيئات البحرية في العالم. وقد أدى هذا التدهور إلى انقراض بعض الأنواع الفطرية مثل المها العربي (الوضيحي) والنعام فضلاً عن انخفاض إنتاجية نظم الموارد الطبيعية وانهيار بنيتها الأساسية.

وحيث حان الوقت لتصحيح الوضع المختل، ولإعادة تأسيس علاقة إنتاجية متوازنة بين الإنسان ونظم الموارد الطبيعية وانطلاقاً مما تفضل به خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -حفظه الله- بحكمته وصدق بصيرته من إصدار توجيهاته الكريمة بإنشاء الهيئة الوطنية وتكليفها بحماية الحياة الفطرية وإنمائها فقد وضعت الهيئة ضمن أولوياتها إقامة منظومة وطنية من المناطق المحمية تنتشر في ربوع المملكة العربية السعودية تكون جزءاً من المعالجة الشاملة للوضع.

مبررات إنشاء المناطق المحمية:

المناطق المحمية هي مواقع يتم تخصيصها للمحافظة على الموارد الفطرية

المتجددة وتطبيق نظم الاستغلال المثلى عليها دعماً للنمو الاجتماعي–الاقتصادي السليم وهي فكرة ليست جديدة على المجتمع العربي الإسلامي، الذي عرف نظام الحمى الذي رسخه الإسلام وأكدته تعاليم الرسول عليه الصلاة والسلام.

لذا فإن تأسيس المناطق المحمية للمحافظة على التنوع الأحيائي الغني في المملكة وإعادة تأهيله حيثما يتطلب الأمر ذلك هو إجراء ثبتت فعاليته بحكم التجربة. ويناسب التوسع في تطبيق مبدأ الحمى من خلال إنشاء منظومة من المناطق المحمية مع الاحتياجات المعاصرة. ولا شك في أن اقتران ذلك بالإدارة التشغيلية السليمة للمناطق المحمية يهيىء للمملكة أفضل الفرص للمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وضمان استمرارية إنتاجها على المدى الطويل.

وسوف يمكن إنشاء منظومة المناطق المحمية التي تخضع لإدارة تشغيلية سليمة من المحافظة على نماذج ممثلة لثروات البلاد الطبيعية كما ستتيح لها استخدام هذه الموارد بطريقة مباشرة لما فيه خير المواطنين. ويمكن تمثيل كيفية حدوث ذلك فيما يلي:

- إعادة تأهيل حيوانات الصيد إلى مستويات يمكن معها إعادة ممارسة صيدها باعتدال دون تعريضها للانقراض، مما يعني استمرار هواة الصيد من المواطنين في ممارسة رياضة الصيد دون استنزاف الطرائد والقضاء عليها والتعجيل بانقراضها.

- تأسيس مناطق بيئية طبيعية لتكون مراكز سياحية ترفيهية وتعليمية وبحثية.

- إيجاد مجالات اقتصادية جديدة وتوفير مزيد من الفرص الوظيفية لسكان هذه المناطق.

- حماية الأنواع الفطرية من نباتية وحيوانية ذات القيمة الاقتصادية الفعلية أو المحتملة للزراعة أو لإنتاج الدواء أو لغير ذلك من الأغراض.

- المحافظة على استمرار سريان العمليات البيئية التي تشكل أساس إنتاجية نظم الموارد الطبيعية والتي يمكن استخدامها لإعادة تأهيل المناطق التي تعرضت للتدهور نتيجة الاستنزاف لمواردها.

- تعزيز موقف المملكة العربية السعودية في مواجهة كثير من التهديدات البيئية التي تواجه البشرية بما فيها تلك المرتبطة بالتغيرات المرتقبة في مناخ كوكب الأرض.

أسس تشغيل الموارد الطبيعية:

التنمية هي العملية التي بها يمكن للمجتمع أن يؤمن احتياجاته ويرفع من مستوى المعيشة فيه. ولكي تكون التنمية مستمرة ؛ أي ذات إنتاجية مستمرة فلا بد من وضع حدود لاستغلال نظم الموارد الطبيعية بحيث تسمح إنتاجيتها باستيفاء حاجة الأجيال الحالية مع عدم عجزها في المستقبل عن الوفاء بحاجة الأجيال.

وتعتمد التنمية الحافظة على المحافظة على التوازن الدقيق بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في استغلال الموارد الطبيعية بحيث تكفل ما يلي:

- استمرار الإنتاجية الحافظة للنظم البيئية مع الابقاء على الخيارات البديلة للاستغلال المستقبلي للموارد الطبيعية فيها والتي ربما تؤدي إلى مردود اقتصادي أفضل.

- استمرار الاستثمار الحافظ للموارد الطبيعية بطريقة تناسب التقاليد المعمول بها

وتكون مقبولة اجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

- فعالية النظم الاقتصادية التي تربط بين النظم الاجتماعية والبيئية وكفاءتها وعدالتها.

وليس هناك من شك في أن النظم البيئية البرية للمملكة قد تعرضت -وما تزال- إلى التدهور بسبب الاستغلال غير المرشد، وذلك من خلال الاستخدامات غير الصحيحة للأرض وبخاصة من جراء الرعي الجائر والاحتطاب العشوائي، ولكن على الجانب الآخر نجد أن النظم البيئية البحرية ذات الخصائص المتميزة وفقا للمعايير العالمية ما زالت في وضع مرض نسبياً ولكنها تقع تحت تهديد بيئي متزايد بفعل المشاريع التنموية والعمرانية للسواحل والتلوث والصيد الجائر للأنواع البحرية التجارية الهامة.

ويعتمد تنظيم مردود الاستغلال الحافظ أو التنمية المستمرة لأي نظام بيئي طبيعي على عاملين هما:

- عدم وصول مستوى استغلال النظام إلى الحد الذي يعرضه للتدهور ويسبب انخفاض إنتاجه أو توقفه.

- قدرة النظم الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها على إبقاء استغلال النظام عند مستويات حافظة لضمان استمرار عطائه.

ومن جهة أخرى فإن كافة المنافع الاقتصادية العائدة على الإنسان من الإنتاجية الاحيائية للنظم البحرية تعتمد على كائناته الفطرية. بينما تعتمد تلك العائدة من أراضي المراعي على تحويل الغطاء النباتي الطبيعي إلى صورة يمكن

استخدامها بواسطة الإنسان عن طريق تغذية الحيوانات العاشبة عليها فطرية أو مستأنسة. وفي المناطق الجافة وشبه الجافة فإن تربية الحيوانات المستأنسة على مراعيها بكثافة نادراً ما يمكنها أن تحقق الهدف المزدوج وهو الاستغلال الحافظ مع تأمين ربح منها تحت ظروف التجارة العالمية السائدة، مما ينتج عنه الاضطرار إلى ممارسة الرعي الجائر والحاجة إلى صرف إعانات حكومية للمربين.

وتشكل إقامة منظومة المناطق المحمية بما تحويه من نباتات وحيوانات فطرية وسيلة فعالة للمحافظة على إنتاجية الموارد الطبيعية ومعالجة ما سبق أن حدث للبيئة من خللٍ أو إهمال. فضلاً عن هذا فإن قطاع الحيوانات الفطرية يتمتع بميزة بيئية كبيرة على قطاع الحيوانات المستأنسة. كما أن لحيوانات الصيد أيضاً ميزة اقتصادية حقيقية إذا لم تتعرض للاستنزاف نتيجة عدم فعالية النظم المعمول بها في المحافظة عليها مثل:

- عدم إيجاد الوسائل الفعالة للتحكم في عدد الحيوانات المصيدة.

- النظام غير العادل لتوزيع عائد استثمار الحيوانات الفطرية والذي يحرم منه الذين يتحملون أعباء المحافظة عليها، نتيجة لعدم وجود نظام خاص يكفل تخصيص حقوق استغلال الحيوانات الفطرية للمواطنين من أهالي المنطقة التي توجد بها المناطق المحمية.

- عدم إتاحة الفرصة لمالكي حقوق استغلال الحيوانات الفطرية في التدخل بشكل مباشر في تحديد المنهج التشغيلي لاستغلالها وعدم وجود نظام ينيط بهم مسئولية القيام بذلك بشكل سليم.

- التقليل من قيمة الحيوانات الفطرية وتفضيل الحيوانات الأهلية عليها مما يحول دون استثمارها بكفاءة، الأمر الذي يحرمها من التنافس معها على الموارد الطبيعية، ويؤدي بالتالي إلى فقدان الحافز الرئيسي للمحافظة عليها.

منظومة المناطق المحمية بالمملكة العربية السعودية:

تقوم منظومة المناطق المحمية للموارد الفطرية المتجددة بالمملكة على تأكيد مفهوم الحمى التقليدي والتوسع فيه ، خاصة وأنه يبدو حالياً في طريقه للاندثار، مع الاستفادة من خبرات الدول المختلفة التي سبقتنا في هذا المضمار. على أن يتوفر فيها الأساسان التاليان:

١- التمثيل الكافي لجميع البيئات الطبيعية في المملكة من أجل المحافظة على كل صور التنوع الأحيائي فيها وكذلك على مواطنها الفيزيوجرافية.

٢- تشغيل المناطق المحمية واستغلال الموارد فيها بما يحقق تطورها ويتيح فرص اختيار إجراءات تنفيذية مبنية على أسس اجتماعية-اقتصادية أفضل وتطبيق تقنية سليمة لتعزيز الإنتاج الحافظ لنظم الموارد الطبيعية فيها.

ويمكن لنظام المناطق المحمية أن يحقق قدراً عالياً من الحماية للموارد الطبيعية ضد تعديات الإنسان وأن يحافظ على هذه الموارد لاستغلالها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة بحيث تحقق أكبر عائد مستمر لا يتأثر بمرور الزمن، وهذا هو أساس الإنماء الاستمراري الحافظ للموارد. وباختصار فإن من شأن هذا الإدراك الجيد لمفهوم الحمى على النطاق المحلي أن يوفر مجال عمل مثالي نحو قيام منظومة من المحميات تناسب الاحتياجات المعاصرة للمملكة العربية السعودية.

شمول كافة البيئات الطبيعية:

ينبغي أن يتحقق لمنظومة المناطق المحمية شمول كاف لكل ما يلي:

- التنوع الفيزيوغرافي للبلاد، مع الأخذ بالاعتبار أن التغيرات المناخية العالمية المتوقعة، نتيجة لتراكم غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي تعرف بغازات البيوت الزجاجية في الغلاف الجوي، والتي ربما تؤدي إلى تعديل التوزيع الأحيائي والجغرافي الحالي للأنواع والنظم البيئية.

- التنوع البيئي في البلاد بحيث يكون مبنياً على تحليل مكاني موثق لتوزيع المجتمعات النباتية الواسعة.

- التنوع الأحيائي للبلاد الذي ينبغي أن يستقي من النطاقات الطبيعية لمجموعة أنواع ممثلة لا سيما من تلك الأنواع التي تناقصت أعدادها بدرجة كبيرة أو انقرضت تماماً من المواطن الفطرية.

- جميع المناطق الأحيائية (البيولوجية) الهامة مثل مناطق المياه العذبة والأراضي الرطبة وغابات العرعر، والمرتفعات الرئيسية، ومناطق نباتات المنجروف (الشورة والقندل)، ومهاد الأعشاب البحرية، ومناطق الشعاب المرجانية التي تتعدى أهميتها الأحيائية حدود هذه المناطق.

تصنيف المناطق المحمية:

يقوم إنشاء منظومة تضم خمس فئات تصنيفية واسعة من المناطق المحمية على أساس مفهوم الحمى التقليدي ويطابق فئات تصنيف المناطق المحمية الموصى بها من جانب الاتحاد العالمي للمحافظة. وهو اختيار يبدو أكثر ملاءمة لظروف المملكة العربية

السعودية وقد روعي فيه القدر الكافي من المرونة الذي يوفره نظام الحمى التقليدي، وهذه الفئات التصنيفية الخمس هي:

١- محميات ذات طبيعة خاصة:

وتضم مناطق ذات قيمة بيئية عالية يجري حمايتها بشكل تام ضد الرعي أو الاستخدامات المتعارضة والمشاريع التنموية. ويتم تشغيلها بواسطة الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها.

٢- محميات طبيعية:

وتضم مناطق ذات أهمية بيئية كبرى، أو مواقع صغيرة ذات قيمة بيئية مرتفعة، تتم حمايتها ضد الاستخدامات المتعارضة والمشاريع التنموية، ويتم تشغيلها بواسطة الهيئة الوطنية أو أي جهة بديلة بالتنسيق مع الهيئة الوطنية. ويمكن أن تشتمل هذه المناطق على مناطق ذات أهمية أحيائية عالية رغم وجود مشروعات قائمة فعلاً، على أن يتم تشغيلها بواسطة جهة بديلة بالتنسيق الكامل مع الهيئة الوطنية.

٣- محميات الغطاء النباتي (البيولوجية):

وتضم مناطق صغيرة تحمى أساساً للحفاظ على بذور النباتات الفطرية المحلية، وإتاحة الفرصة لها للانتشار والإنبات في المناطق المجاورة، أو لأغراض أخرى مثل حماية مناطق التجمعات الصغيرة للمياه. ويتم تشغيلها بواسطة جهات أخرى ذات علاقة بالاتفاق مع الهيئة الوطنية، مع إمكانية قيام الهيئة بتشغيل بعضها حيثما تيسر ذلك. وتكون أهداف بعض هذه المحميات المنتشرة في أماكن مختلفة من المملكة هي إعادة إنماء أراضي المراعي المتدهورة.

٤- محميات الموارد المستغلة:

وتضم مساحات واسعة من الأراضي يتم فيها استغلال الموارد بواسطة السكان المحليين تحت إدارة الهيئة الوطنية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة الزراعة والمياه وإمارات المناطق. وتوضع لها خطط إدارة تشغيلية تحقق الاستغلال الأمثل المستمر للموارد فيها، وتكون مبنية على نظم اجتماعية- اقتصادية سليمة، ملائمة للظروف المحلية. ويتم تشغيلها من خلال التعاون الوثيق بين الهيئة الوطنية والمواطنين المحليين المستغلين لهذه الموارد. وتمثل هذه المحميات واحدة من أفضل الفرص لاختبار النظم الموضوعة من أجل تحقيق الإنتاجية الحافظة للموارد الطبيعية.

٥- محميات تنظيم الصيد:

وتضم مساحات واسعة من الأراضي مثلها في ذلك مثل محميات الموارد المستغلة. وتكون الهيئة الوطنية هي المسئولة عن تشغيلها وإدارة موارد الصيد فيها بالتعاون مع وزارة الداخلية ومع الصيادين وأصحاب حقوق استغلال الموارد في هذه المناطق من السكان المحليين.

البرنامج الزمني لتنفيذ العمل فى المنظومة:

إن استكمال تنفيذ الهيكل الأساسي لمنظومة المناطق المحمية يخضع لعوامل عديدة متغيرة تضمن التوازن بين الضرورة الملحة للتعجيل بتنفيذها وبين الحاجة لضمان إنشاء هذه المنظومة، على أسس سليمة. وقد أمكن من خلال تحليل الكم الضخم من المعلومات الطبيعية والأحيائية التي تمكنت الهيئة الوطنية من جمعها حتى الآن، التوصل إلى تعيين ٥٦ موقعاً برياً، و ٤٧ موقعاً بحرياً ينبغي حمايتها، وما يزال هناك

بعض الثغرات التي ينبغي تغطيتها حتى يصبح التنوع الأحيائي الغني للمملكة مستكمل التمثيل.

وربما يظهر عدد المناطق المحمية المقترح، الذي يصل إلى ١٠٣ منطقة، عند النظرة الأولى مرتفعاً ولكن إذا علمنا أن مساحة المملكة تعادل تقريباً نصف مساحة القارة الأوربية التي يوجد فيها ٧٠٤ منطقة ذات مستوى عال من الحماية إلى جانب المناطق التي تضاف إليها كل عام، فإن ذلك يوضح مدى اعتدال هذا الرقم خاصة في مناطق النظم البيئية الجافة وشبه الجافة. ويوصي التحليل الخاص بالمساحة التي يجب أن تغطيها المناطق المحمية على المستوى العالمي بضرورة حماية ٨٪ أو يزيد من المساحة الكلية للمملكة. وإذا استبعدنا المنطقة الشمالية التي تحمى فيها الحياة الفطرية، فإن عدد المناطق المحمية الذي أمكن تحديده حتى الآن والبالغ ١٠٣ منطقة، يمثل ما يقرب من ٨٪ فقط من مساحة المملكة. ووفقاً لما هو منظور فإنه سيتم في المتوسط حماية النصف فقط من كل منطقة فيها حماية تامة. ويعني هذا أن ما يزيد قليلاً عن ٤ ٪ فقط من مساحة المملكة سيكون محمياً حماية تامة. وسوف تثبت التجربة العملية ما إذا كانت هذه المساحة كافية لتحقيق أهداف الحماية خاصة وأن ذلك يعتمد على مدى كفاءة تشغيل كل من المناطق المحمية حماية تامة وتلك التي تخضع لمستوى أقل من الحماية. وإضافة إلى ذلك هناك احتمال أن تظهر نتائج المسوحات الحقلية، التي تقوم بها الهيئة الوطنية الحاجة إلى حماية عدد آخر قليل منها بشكل فوري، وبذلك يجري تنفيذ منظومة المناطق المحمية بمعدل معتدل يحقق الهدف المنشود.

العلاقات العامة وتوعية المواطنين:

يحتاج الناس أينما كانوا إلى التوعية والتعريف بوضع الموارد التي يعتمد عليها عيشهم، والتدابير اللازمة لحماية هذه الموارد والمحافظة عليها فضلاً عن معالجة ما لحقها من إهمال سابق. وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فإن هذا الأمر يستدعي وضع برنامج وطني للتوعية العامة يتفق مع طبائع الناس وتقاليدهم المرعية، ويهدف إلى تعريفهم بالخطة الوطنية البيئية المتكاملة المزمع تنفيذها وذلك عن طريق إنتاج سلسلة من البرامج الاعلامية يتم عرضها على المواطنين في مناطقهم عبر وسائل الاعلام المختلفة ومن خلال لقاءات خاصة.

والهيئة الوطنية تسهم بشكل فعال في هذا الجهد الوطني تأكيداً لمسئولياتها الخاصة تجاه المحافظة على الحياة الفطرية وإنمائها في المملكة، وتبذل اهتماماً خاصاً بمواطني المناطق الريفية المحلية يكفل إيضاح المنافع التي يمكن أن تعود عليهم من جراء تطبيق محافظة أفضل للموارد الطبيعية المتجددة.

تعزيز مبدأ المشاركة بين الجهات ذات العلاقة:

لا شك أن مجلس إدارة الهيئة الوطنية، بما يضمه من قادة وشخصيات رفيعة المستوى من حيث النفوذ والمسئولية تمثل قطاعات حكومية متعددة يعد نموذجاً عالياً بارزاً لتأكيد تطوير التعاون القائم بين الجهات والمؤسسات ذات العلاقة إلى أقصى الحدود.

إن حماية الموارد الفطرية للمملكة العربية السعودية وإنماء هذه الموارد تعتمد في المقام الأول على قيام منظومة وطنية من المناطق المحمية المخطط لها على

أساس علمي سليم والتي لا تمثل مع أهميتها إلا جانباً واحداً فقط من جوانب المعالجة العملية الشاملة للمحافظة على موارد العيش الفطرية. لذا فهي تتطلب الاهتمام البالغ والعاجل لتؤدي دورها الكامل في معالجة التدهور السابق وتفادي أي تهديدات مستقبلية لموارد البلاد الأمامية المتجددة.

ومن نعم الله الواسعة على المملكة العربية السعودية أن جعلها تتمتع بوضع اقتصادي متين يمكنها من تبني برنامج نموذجي لهذا الغرض باعتباره استثماراً حقيقياً لتحقيق التنمية الحافظة وازدهار الاقتصاد الوطني إلى جانب الحفاظ على تراث المملكة وثروتها الطبيعية الغنية واستقرارها السياسي.

إن التدهور البيئي الغادر إن لم يتم احتواؤه من الداخل قد يشكل تهديداً جدياً للأهداف الوطنية مما يجعله يستحق اهتماماً خاصاً. ومن شأن إعداد برنامج نشط للمحافظة على الموارد الطبيعية، في عالم يواجه المزيد من المشكلات والتحديات البيئية، أن يوفر نموذجاً آخر جيداً لدور المملكة وقيادتها الرشيدة على الصعيدين المحلي والعالمي.

وكان عدم توفر المعلومات الكافية عن كثير من الأحية التقليدية وأوضاعها الحالية والغرض من حمايتها (والتي يحتمل وجود ما يتراوح بين ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ منها) أو عن المناطق ذات الأهمية الأحيانية المخصصة من أجل أهداف أخرى عائقاً حقيقياً في سبيل تخطيط إقامة منظومة وطنية من المناطق المحمية الممثلة للتنوع الأحيائي في المملكة. لذا، فقد سعت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها لسد الفجوات الموجودة في المعلومات المتوفرة حتى

تـأتي المنظومـة محققـة للأهـداف المتوخـاة مـن إنشـائها، وهـي تعـاون إلى أقصـى الحـدود مـع جميـع الهيئـات الحكوميـة ذات العلاقـة في مجـال حمايـة الحيـاة الفطريـة وإنمائهـا.

أمين عام الهيئة الوطنية

أ.د. عبدالعزيز حامد أبو زنادة

obeikan.com